

وامه اعلم **سئل** في ارض وقف على الذرية هل يجوز ان تقسم قسمة حفظ وعمارة لغير كل ما  
يميزه لنفسه لا قسمة تمكلم لا **اجاب** صرح في الاسعاف ان اهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم  
ليزوج كل واحد نصيبه جاز وقد ذكرنا سنا ذنا الشيخ شهاب الدين لما جاز في فتاواه  
ان قسمة التراب في جازية واستشهد بمسئلة ارض المذكورة وفي القسمة ضعة موقوفة  
على الولد فلم تقسمها قسمة حفظ وعمارة لا قسمة تمليك فيصلا في الموقوف والموقوف  
من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة التمك لا قسمة للحفظ والعمارة توفيقا بين الكلامين  
وان الله اعلم **سئل** في ناظر وقف وكل جعله باجارة مستغل الوقف وقبض اجرة ودفعها  
له ففعل وغزل الناعل الناظر للجدود ان يدعى على الوكيل بما قبض ام لا وهذا اذا امكن العود  
ايصال الخلة اليه يقبل قوله ام لا **اجاب** قوتة رخصة تكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر الخلة  
اذا عمل به وقبول قوله الوكيل في دفع ما قبضه لموكله مع يمينه فلا عمارة بانها المجرول والقيل  
قول الوكيل في الدفع يمينه لان الوكيل من وقاخره عن ايصال الامانة يقبل قوله ويحرم  
**سئل** في اصطبل وقف منهدم جدرانها وسقطت سلمه ناظر وقفه لرجل العمارة بماله ويقع  
بسكننا واسكان باجارة معلومة في كل سنة فتكلم الساجر وابني فيه بن حصه صار زاوية  
فزااد انسان عليه من غير زيادة الاجرة في نفعها هل تنقص البجارة ام لا **اجاب** قال الخليل  
نقلنا عن الحيط وغيره حانوت وقف وعمارة ملك لرجل في صاحب العمارة ان يستاجر اجار  
مشكلا في نظر ان كانت العمارة لوقفه يستاجر بالثمن ما يستاجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة  
ويوفر من غير ان النقصان عن امر المشكلا لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستاجر بالثمن  
ما يستاجره لا يكلفه ويتك في فيه بذلك لاجل ان فيه ضرورة انتهى والله اعلم **سئل** في ارض  
وقف بيد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدر ان المال والآن فبنوا كروما  
وصارت الارض ملسا تزوج وتستغل في كل سنة والمتكلم يطالب القسمة كونها النفع لجهة الوقف  
هل له ذلك للضرر باليمن على الوقف ام لا **اجاب** نعم له على القسمة كونها النفع للوقف وقد  
ترادفت كلمة العمارة قاطبة على ذلك وصرحوا بان ينبغي بكل ما هو ارفع الوقف واذا قلنا بذلك  
وقد صارت الارض ملسا تزوج وتستغل في كل سنة لا يدون الى الضرر بالكل على الوقف ولا  
قابل به وان الله اعلم **سئل** في ارض وقف بايدي مزارعين متعددة الكرا قدرتها في يده من  
قوم الزمان ادعى احد على اخوان مقدارا راضة دون ارض الاخر ويريدون بقاصفة ذلك كله  
ذلك الام لا ينبغي القوم على قدمه ام لا **اجاب** ليس له ذلك ويبقى الذي يبق على قدمه ولا يبعد  
شيئا مما في يد الاخذ ذلك وان كان زايوا فقد يكون لعني راه المتكلم على الوقف والاصل  
الصحة واهد اعلم **سئل** في رجل وقف وهو بحال الصحة بنينا وقفا على نفسه ثم من بعده على  
ولده محمد وعلى من سجدت له من الذكور والاناث على الفيضة الشرعية اما الاثا فلهم

الاكتفاء

الاستحقاق بالوقف اذا كن خاليات من الاذواج فاذا تزوجن سقط حقهن وكالاتهن  
عاد حقهن وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ثم من بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم  
وفلهم وعقبهم ابدا ما تناسلوا واداما تعاقبوا طبقه بعد طبقه بشرط الواقف المذكور  
شرطا في وقف هذا منها ان يكون النظر في وقف هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده الاكبر  
فالاكبر من الوقف عليهم له ان قال واذا انقضت الوقف عليهم ولم يبق منهم احد كانت  
وقفا على اقرب العصبات الواقف واذا انقضت عصبات الواقف ولم يبق منهم احد كان وقفا  
على مصانع حرم سيدنا المنليل على الصلوة والسلام مات محجرا في حياته ابيه الواقف بعد ان  
احدث الله له ثلاث بنات فتروجن واحدته الله لهن اولاد فها يرضى ربيع الوقف لهن  
ام لا واولادهن ام العصبة الواقف ام لحم سيدنا المنليل على الصلوة والسلام ام لا غير ذلك  
وهل يجوز شرط الغايم في النظر كما جرى في الصرقا ام لا وهل يحل تبا لهن من ربيع الوقف  
وجده وما للمكرم في ذلك وصحرو النالجواب منفصلا معاللا **اجاب** اعلم ان هذا المقام يكون المذكورين  
مانع للصرقة اما بنات الواقف فليس شرطه صرح بالازواج واما اولادهم فسقط عنهم من الوقف  
بقوله الواقف وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ولو قدرنا عدم هذه البنات من كلامه  
على حاله كذلك لا يرضى لهم مع وجود امهاتهم لان مراعات شرطه لازمة فيه وهو انما جعل اولاد  
اولاده بعدهم فلا يرضى لهم مع وجودهم وكذا لا يقول في عصبة الواقف وجرت حرم سيدنا  
المنليل على الصلوة والسلام فاذا كان كذلك لصرق المنفعل في المصاحف جوازه في كثير من الفروع المساوية  
لهذه الواقعة قال في الاسعاف ولو تامل على ولدي هذين فاذا انقضت فغير على اولادهم ابا ما تناسلوا  
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل انما انقضت احد الوالدين وخلف والوا يرضى نصف الغاة لا الاثا  
والنصف الاخر يرضى اليه لفقراء فاذا ماتت الولد الاخر يرضى جميع الغاة الى اولاده لان مرافعا  
شرطه لازمة في الوقف وهو انما جعل اولاد الاولاد بعد ان انقضت البنات الاول فاذا مات  
احدها يرضى نصف الغاة الا الفقير او فقرا وبقيا ويخلفنا العداية الشيخ محمد بن سراج الدين  
لجانوته في مشاهدته الواقعة صرح بالصرقة المنفعل مستدلا بما نقلنا من الاسعاف قائل  
والمسؤول عند مسا وطحا يعني فكلان النصف في مسابرة وضع الاستنباط ومثل  
مائة الاسعاف في طائفة ولطافة والبرازية والمانا راضية وغالب كتب الفتاوى والشروح  
المطولة فاذا علمت ذلك وان الصرقا متع بجهة الشرط واصل في المنفعل اولادهم واولادهم  
بصفة الفقير على سبيل الصرقا اليهن والحاز واجهن واولادهن بجهة كونهن من الفقراء  
وضموا والوقف مختل في الصحة غير ضما في المعاملات بعد الموت فليس من باب الوصية وقصدها  
في مثل بجواز تبا اولاد الواقف الفقراء من غير ضما في المعاملات بعد الموت فليس من باب الوصية ولا يشترط  
منه بلا شبهة ان شرطه لا ارشوا فالارشون من الموقوفة عليهم ولا شبهة في كونهم من الموقوفة عليهم